التحصيل الجبائي في الجزائر

Tax collection in Algeria

تاريخ الاستلام : 2020/04/11 ؛ تاريخ القبول : 2021/07/08

ملخص

يعتبر التحصيل الجبائي هو أخر و أهم المراحل للعملية الضريبية برمتها، إذ أنه بمثابة التتويج النهائي لعدة مراحل، وينتج عنه تزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة للتحقيق التنمية في شتى الميادين. وظل التحصيل الضريبي في الجزائر ضعيفا وذلك لعدة أسباب من بينها عدم الاهتمام به من طرف الجهات الوصية وذلك لوجود الجباية البترولية التي تغطي العجز المالي الموجود ،وكذلك استعمال وسائل بدائية في التحصيل ، خاصة مع انتشار ما يعرف بالإدارة الالكترونية والتي تعرف بأنهااستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من قبل الإدارة لتوفيرها المعلومات والخدمات العامة للسكان، وبالتالي فإن الغرض من الإدارة هو ضمان الإدارة الفعالة للمعلومات لصالح المواطنين وتقديم خدمة أفضل وتمكينهم من الوصول إلى المعلومة والمشاركة في صنع القرار العام.(1) والتي تمكن من تحقيق الزيادة في التحصيل سواءا أكان على المستوى المجلي أو المركزي، والتي تحاول الحكومات الجزائرية تجسيدها في الواقع، وهذا ما سندرسه في هاته الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: التحصيل الجبائي، الادارة الالكترونية، التنمية المحلية.

* **بارش عيسى**

د.بليمان يمينة

مخبر المجتمع والتطور القانوني والسياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

Abstract

The tax collection is the last and most important stage of the tax process as a whole, as it is the ultimate coronation of several stages, and it results in providing the public treasury with the funds necessary to achieve development in various fields. Tax collection in Algeria remained weak for several reasons, including the lack of interest in it by the guardians, due to the presence of petroleum collection that covers the existing financial deficit, as well as the use of rudimentary methods of collection, especially with the spread of what is known as electronic management, which enables to achieve an increase in collection whether at the central or central level, which the Algerian governments are trying to materialize in reality, and this is what we will study in this research paper.

Keywords: tax collection, electronic administration. Local development.

Résumé

La collecte des impôts est la dernière et la plus importante étape du processus fiscal dans son ensemble, car elle est le couronnement ultime de plusieurs étapes, et elle aboutit à fournir au Trésor public les fonds nécessaires pour réaliser le développement dans divers domaines. La perception des impôts en Algérie est restée faible pour plusieurs raisons, notamment le manque d'intérêt des gardiens pour elle, en raison de la présence de la collecte de pétrole qui couvre le déficit financier existant, ainsi que de l'utilisation de méthodes de collecte rudimentaires, notamment avec la diffusion de ce que l'on appelle la gestion électronique, qui permet de réaliser une augmentation de la collecte si Que ce soit au niveau central ou central, que les gouvernements algériens tentent de matérialiser dans la réalité, et c'est ce que nous étudierons dans cet article de recherche.

Mots clés : perception fiscale, administration électronique. Développement local.

* Corresponding author, e-mail: aissa_bareche@hotmail.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

مقدمة:

تختلف الأهداف الجباية وأغراضها حسب السياسات والمناهج المسطرة من قبل الحكومات فمنها ما يفرض لإعادة التوازن للسوق مثلا أو لحماية الإنتاج الوطني أو إعفاءات لتشجيع الاستثمار سواءا الداخل أو الخارجي ، ففرض الضريبة يخضع للظرف السياسي والاقتصادي فهي وسيلة في يد الدولة لفرض سياساتها لكن هذا لا يمنع من انه يبقى التحصيل الجبائي أبرز هاته الأهداف وذلك لتزويد الدولة بالسيولة المالية التي تحتاجها لتحقيق التنمية سواءا كانت وطنية ـأو محلية ولا زالت الجزائر تتبع الطرق التقليدية للتحصيل الضريبي ،رغم بعض المحاولات لعصرنة الإدارة واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التحصيل الضريبي لهذا أثارنا الإشكال التالي **تكنولوجيات الإعلام والاتصال التحصيل الضريبي بالجزائر ؟** لدراسة هذا الموضوع نقسمه إلى محورين نتناول في المحور الأول التحصيل التقليدي الجبائي أما المحور الثاني خصصناه لدراسة التحصيل الالكتروني للجباية.

المحور الأول: التحصيل التقليدي الجبائي

إن التطرق إلى سير آليات التحصيل الضريبي لابدا أن يكون المكلف على استعداد وقابلية للدفع ولابد أن يصرح بوجود نشاط تجاري يخضعه للضريبة وذلك بامتثاله للقواعد والقوانين التي تسير مجلات الضريبة تتولى هذه المهام مفتشية الضرائب. حيث أنه في مجال تحصيل الضرائب، فان قباضة الضرائب تسعى دائما إلى بعث حوار متواصل وتوطيد العلاقة بينها وبين المكلفين، والملاحظ هو أن القباضة تتخذ إجراءات تسهيلية لتحقيق الهدف المرجو منها وهو التحصيل الضريبي، وهذا باتخاذ آليات وإجراءات بغية تحصيل أكبر عدد ممكن من النسب الضريبية، مع مراعاة المكلف الذي يبقى مساهم وفي للالتزامات وهذه الإجراءات هي بمثابة إعطاء عدة فرص للمكلفين للقيام بتسديد مستحقاتهم قبل اتخاذ الإجراءات الرعدية التي غالبا ما تمثل عائقا في سير عملية التحصيل، وما يترتب عنها من إضاعة للوقت، وفي مجمل ما تقوم به القباضة هو تسيير وتحصيل الضرائب والرسوم وفق الآجال المحددة قانونا، وضع مراقبين للضرائب وخبراء يحرصون على أمانة العمليات الجبائية نظرا لأهميتها.

أولا: تكوين الملف

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون بها نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي :

***1) بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:**

-شهادة الميلاد الأصلية.

شهادة الإقامة .

-نسخة من عقد الكراء أو الملكية

-طلب خطي للوضعية الجبائية

-تقرير المحضر القضائي.

***2) بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات)**

شهادة الميلاد الأصلية للمسير وشركاؤه.

-هيكل المؤسسة.

-عقد الكراء أو الملكية.

-شهادة الإقامة للمسير وشركاؤه

.-طلب خطي للوضعية الجبائية

ملاحظـة: إذا بدأ المكلف نشاط تجاري دون التصريح بالوجود لمدة شهر فتمتلك تقرير المحضر القضائي مصالح متفشيات الضرائب الحرة المطلقة في تحديد مبلغ الغرامة المالية حتى تحديد(سنوات النشاط)(2)

ثانيا: إخضاع المكلف لنظام معين جبائي معين.

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي، يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها،إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي، أما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط.إذا تعدى رقم الأعمال المحقق150.00000.00(3) سوف يفرض عليه النظام الحقيقي، أما إذا كان أدنى من ذلك سيخضع مباشرة للنظام الجزافي .ولكل نظام خصائصه التي تختلف عن الآخر، وكي يتم تسجيل المكلف في النظام الجزافي تقوم متفشية الضرائب ببعض الخطوات وتكون على النحو التالي: حيث يقوم المكلف بملئها وإعادتها قبل 02/01 من السنة تقوم المفتشية بإرسال وثيقة سنوية للمكلف تسمىG12 .

أين تقوم باقتراح رقم الأعمال التي تلي تحقيق رقم الأعمال، بعدها تقوم المفتشية بإرسال وثيقة أخرى تسمىG08 له بمراعاة طبيعة النشاط الممارس،الموقع...الخ.. وفي حالة رفض المكلف لرقم العمال المقترح يقوم بتبرير الرفض في نفس الوثيقة وبها يمكن للمتفشية أن تقوم بتخفيض رقم الأعمال الخاضع، إذا ما اقتنعت بالتبريرات المقدمة من طرف المكلف في الأخير تقوم المفتشية. بإرسال نهائية تبين خضوع المكلف للنظام الجزافي وتقوم بنسخها في أربعة نسخ. وثيقة جبائيه أخرى تسمىG09

-النسخة الأولى: يتم إدراجها في الملف.

-النسخة الثانية: إلى قباضة الضرائب

-النسخة الثالثة: ترسل إلى المكلف.

-النسخة الرابعة: ترسل إلى المديرية العامة للضرائب

ويبقى المكلف تحت هذا النظام مدة سنتين قابلة للتجديد إما بنسبة مرتفعة أو منخفضة . أما النظام الحقيقي فهو يتعامل مع نسب متغيرة حسب تغير رقم الأعمال المحقق، وهذا النظام يتطلب عمال ميدانيا أكثر أهمية من النظام الجزافي، نظرا لأهمية المبالغ المالية المتغيرة الخاضعة للنظام الجبائي، كالمؤسسات الكبيرة التي يكون لها رقم الأعمال مرتفع ومتغير(4).

ثالثا: تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضرائب

تقوم المفتشية بتحضير و إرسال الإشعار بالدفع المكلف ثم يقوم بالتوجيه على القباضة ، بعد حصوله على هذا الإشعار و يكون سنوياو يخص الضريبة على الدخل الإجمالي IRGوالضريبة على أرباح الشركات IBS.

1) الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي:تقوم المفتشية بإرسال هذا الإشعار سنويا، في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الدخل من طرف وإعادتها قبل 03/01 من السنة التي تتم فيها تحقق الدخل .الذي يقومالمكلف بملأ هذه الوثيقة التي تسمى G01.

وإذا تأخر المكلف عن التسديد في الأجل القانوني تفرض عليه غرامة قدرها 10 % إذا كان التأخر بشهر يمكن أن يصل مبلغ الغرامة إلى حد أقصى 25 % بعد الشهر الأول ومهما طالت مدة التأخر.

مدون عليها Primatice وبعد إيداعها من طرف المكلف تقوم المفتشية بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى01 G إلى المركز الاسم واللقب والرقم الجبائي، مبلغ الدخل،الغرامة،العنوان.

تبعث المفتشية وثيقة الميكا وغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجودة عليه وحساب الضريبة على الدخل، ثم يقوم بنقلها على وثيقة أخيرة تسمى الإشعار بالدفع. (5)

2) الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على أرباح الشركات:

تقوم المفتشية بإرسال هذا الإشعار سنويا، في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الدخل من طرف وإعادتها قبل 04/01 من السنة التي تتم فيها تحقق الدخل المكلف الذي يقوم بملأ هذه الوثيقة التي تسمى G01 . وفي حالة التأخر عن الدفع تطبق عليه غرامة التأخر قدرها 10 % إذا كان التأخر شهرا فأقل يمكن أن يصل مبلغ الغرامة إلى حد أقصى 52 % مهما طالت مدة التأخر.

وبعد إيداعها من طرف المكلف تقوم المفتشية بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى Primaticeمدون عليها الاسم واللقب والرقم الجبائي، مبلغ الدخل،الغرامة، العنوان إلى المركز الميكانوغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجودة فيها وحساب الضريبة على أرباح الشركات، ثم يقوم بنقلها على وثيقة أخيرة تسمى الإشعار بالدفع

تبعث المفتشية وثيقة01 G بعد التطرق للم ارحل التي سبقت عملية التحصيل وكون الملف قابل للتسديد فهذه العملية تحتوي على آليات تحدد سير عملية التحصيل بالتفصيل .

يعرف التحصيل بأنه جميع الموارد الجبائية سواء كانت نقدية، صكوك بريدية أو شيكات بنكية

عند وصول الإشعار بالدفع نتيجة المكلف إلى قباضة الضرائب وتقوم بتقديم هذا الإشعار إلى أمين الصندوق الموجود في مصلحة الدفع أين يكون دفع مبلغ الضريبة بمختلف طرق الدفع التي يمكن للمكلف الدفع بها.

الدفع نقدا:مقابل عملية دفع مبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى وصل الاستلام Quittanceو يعرف التحصيل بأنه جميع الموارد الجبائية سواء كانت نقدية، صكوك بريدية أوالشيكات البنكية

و تكون مختومة بطابع القباضة و التي تثبت الدفع المادي للمكلف وتتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية:

-الرقم الجبائي.

-مبلغ غرامة التأخر

-نوع الضريبة المدفوعة.

-مصدر هذا الوصل هو سجل يتعامل به أمين الصندوق يسمىH1

الدفع عن طريق الشيك أو صك بريدي:

عندما تكون طريقة الدفع بشبك بنكي بمبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وصل لاستلام؛ يثبت استلام أمين الصندوق لشيك بمبلغ الضريبة، هذا الوصل يكون مختوم

بطابع القباضة ويأخذ الو صل من كتاب يتعامل به أمين ثم يقوم بإرسال الشيكات H2 الصندوق مع المكلفين في التي تقوم بتحويلها إلى البنك المركزي. إلى خزينة الولاية مرفقة بوثيقة تسمىH10

بعدما تعرفنا على أهم الضرائب التي يجد فيها الفرد ملزم بأدائها وخاصة بالأعمال التجارية، الخدماتية وكيفية تحصيلها. يكون المكلف قد أدى ما عليه بالنسبة لقباضة الضرائب المتواجدة بإقليمه لكن هناك ضرائب أخرى البد وهي في مجملها رسوم تقدم للفرد أدائها وهي لفائدة قباضة البلدية الكائن بهاCommunal Recette

مقابل تقديم خدمة من طرف مصلحة البلدية، من أهم هذه الرسوم و آليات تحصيلها:

-الرسم العقاري

-رسم التطهير.

بعد تصريح الأشخاص بممتلكاتهم لدى مفتشية الضرائب التابعة لمكان إقامتهم يصبح هؤلاء مجبرون على دفع رسم الذي كان يعرف باسم الرسم العقاري TF ورسم التطهير(TA)الخاصة بالمساكن و البنايات، و يعفى بأداء باسمTA(6).

هذين الرسمين الأشخاص الذين يقيمون بمساكن تم كرائها من الدولة تقوم المفتشية بإرسال وثيقة تسمىRôle leإلى قباضة البلدية و هي عبارة عن كتاب يحتوي على معلومات تخص كل مالك يقدم بالبلدية و تتمثل هذه المعلومات فيما يلي:

-اسم و لقب المالك..... :

-عنوان المالك..... :

-الرقم التسلسلي..... :

بالإضافة إلى هذه الوثيقة تقوم بإرسال إشعار بالدفع حيث تقوم قباضة البلدية بدورها إرساله إلى المكلف وهذا العمل يكون على مستوى المفتشية

تقدم قباضة البلدية للمكلف فترة زمنية تقدر ب 03 أشهر من تاريخ إرسال الإشعار بالدفع لتسديد مستحقاته وفي حالة تجاوز هذه المدة تفرض عليه غرامة يصل حدها الأقصى إلى 25 % من قيمة المستحقات.

عند وصول الإشعار بالدفع يتجه المكلف إلى قباضة البلدية لتسديد ما عليه من مستحقات، يقدم المكلف إلى أمين الصندوق الإشعار مع مبلغ الدفع، في مقابل يقوم أمين الصندوق بتحرير وصلين من دفتر يسمى (دفتر مدا خيل الصندوق) ، أحدها يقدمه إلى المساهم بعد المصادقة عليه بخاتم البلدية و يفسر دليل قيام المكلف بدفع مبلغ الرسوم المستحقة ، أما الوصل الثاني يتركه كمرجع في حالة ضياع وصل المكلف.

في هذا المستوى من سريان تحصيل الضرائب الخاصة بالفرد يكون قد أدى واجباته الضريبية الكاملة وهناك نوع ضريبي يسدده عن طريق الإشعار بالدفع وهي الضرائب المباشرة أي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات. أما الرسوم التي تتمثل في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الرسم العقاري، رسم التطهير يكون دفعها تلقائيا بدون إشعار بالدفع كل 05أشهر بل بإشعار سنوي ويقوم المكلف بتسديدها تلقائيا خلال كل 03 أشهر.

وما يمكن أن نقوله في آخر مراحل التحصيل الضريبي أن هناك حالات أين نجد آليات أخرى

وإجراءات هامة لتسيير وتحصيل المبالغ المالية الجبائية كحالة التهرب الضريبي، أي عدم دفع المكلف الضريبة أو الرسم المفروض عليه، أين تتدخل مصلحة المتابعات ضد المكلف الذي لم يسدد مستحقاته في الآجال القانونية ومن هذه الإجراءات ما يلي

التنبيــه: وهي أول الوثائق التي تقوم بتحريرها مصلحة المتابعة والتي ترسلها إلى المكلف وتحتوي على نوع من ردع وتخويف للمكلف من أجل قيامه بتسديد ما عليه من رسوم وضرائب الغير مدفوعة، إن وجد صدى لهذا التنبيه تكون التسوية، أما إذا كان العكس فنستعمل وثيقة ثانية

الإنــذار: وهي ثاني وثيقة ترسلها مصلحة المتابعة في حالة عدم التسديد، إذ تحدد للمكلف مهلة 08 أيام للاستجابة قبل إرسال وثيقة أكثر أهمية وأخيرة أين يتعرض فيها المكلف إلى إجراءات ردعية على أعلى مستوى وهو الحجز.

الإشعــار بالحجــز : و هو آخر إجراء تقوم به مصلحة المتابعة ، أين تقوم بتكليف محضر قضائي بغلق و حجز ممتلكات المكلف و يكون مؤقت و لمدة 06 أشهر و في حالة عدم الاستجابة في حدود الستة أشهر يكون الحجز نهائيا ، و تقوم مصلحة الضرائب بإعلان عن طريق الملصقات ببيع ممتلكات المكلف في المزاد العلني و من هنا يظهر لنا مدى أهمية الإنذار والإشعار بالحجز ألنه بمثابة فرض للمكلف لتفاديه الحجز و من جهة أخرى ، محاولة المصالح الضريبية تفادي الحجز بهذه الإجراءات كي لا يعقد الأمر لها أكثر ، في كثير من حالات الحجز ، و بما أن الهدف هو تحصيل الأموال لفائدة الخزينة العمومية ، وضعت آليات تتيح فرص عالية لتحصيل تلك المبالغ في ظل الآجال القانونية و ما يمكن أن يعلمه المكلف الذي يجهل أبسط التفاصيل عن العالقة بين المساهمين و مصالح الضرائب هو:

(إذا لم يستدعي المكلف أو يتبع لمدة 04 سنوات من قبل الضرائب فإنه معفى عن تسديد الضرائب المفروضة عليه) (7).

المحور الثاني:التحصيل الالكتروني للجباية

لقد حاولت الجزائر وكباقي الدول عصرنة إدارتها وإدخال الوسائل الحديثة للاتصال في جميع مصالحها وهو ما يعرف بالإدارة الإلكترونية سواءا لمحلية أو القطاعية وهذا ما سنحاول درسته في هذا المبحث

أولا: الخدمات العمومية الالكترونية المحلية

ونجد أن الحكومة رغم تأخرها إلا أنها استطاعت ان تحقق انجازات لا باس بها في عصرنة الإدارة المحلية خصوصا الحالة المدنية.

1) عصرنة مصلحة الحالة المدنية:

بدئت الجزائر بإصدار الوثائق البيو مترية للحالة المدنية ،حيث أشرف صبيحة الأحد 01 افريل 2018 وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي على إصدار أول رخصة سياقة بيو مترية الكترونية من مقر المركز الوطني لإنتاج السندات والوثائق المؤمنة بالحميز ، كخطوة جديدة في مسارعصرنة الإدارة و خلال كلمته الافتتاحية ذكّر السيد وزير الداخلية بمختلف الخطوات التي عرفها قطاعه في إطار عصرنة الإدارة خلال السنوات الأخيرة بدءا من رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به ، إضافة إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية الالكترونية و جواز السفر البيو متري الالكتروني وصولا إلى إطلاق أول رخصة سياقة بيو مترية الكترونية و التي تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية.(8)

فبطاقة التعريف الوطنية البيو مترية وجواز السفر الإلكتروني المطابق للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني (OACI)والتي تعتبر من أهم الخدمات التي خفضت معاناة المواطنين وحل مشاكلهم، إنَّ عصرنة مثل هذه الوثائق يهدف لتبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية ومكافحة البيروقراطية، حيث تم تسليم أكثر من 12 مليون جواز سفربيو متريو7 ملايين 50بطاقة التعريف البيو مترية في بدآية 2017.

كما تتوقع الجزائر إجراء انتخابات الكترونية ببلوغ سنة 2022(9).

2) عصرنه باقي المصالح الأخرى للجماعات المحلية:

إن الاهتمام الكبير للسلطات العليا كان مرتكزا على الحالة المدنية وخصوصا استخراج الوثائق البيو مترية ورغم ذلك نلمس بعض التحديث في المصالح الأخرى للإدارة المحلية وذلك بالتجهيزات التي أصبحت تحوزها هذه المصالح إلا انه نلاحظ عدم توفر هذه المصالح على بنك للمعلومات الإلكترونية تساعد هذه الجماعات المحلية في تحصيل ضرائبهم المستحقة.

ثانيا: الخدمات العمومية في القطاعات الأخرى

لقدت بدئت الجزائر في عصرنة عدة إدارات وإدخال الانترنت إلى عدة قطاعات حكومية من بينها

1) عصرنة وزارة العدل:

وتتجلى هذه الإصلاحات في مشروع رقمنة إمضاءات الجزائريين المقرر من طرف وزارة العدل بالاشتراك مع أحد المتعاملين العموميين والذي ينص على تسهيل عملية استخراج مختلف الوثائق الإدارية ولتمكّن من التعريف بالممضي، وكذلك من التعبير عن موافقته بخصوص محتوى النص الممضى، حيث يتمتع الإمضاء الإلكتروني بنفس القيمة القانونية للإمضاء الخطي.

2) عصرنة بريد الجزائر:

مشروع الدفع الإلكتروني باستعمال الهواتف النقالة والإنترنت، أطلق هذا المشروع من طرف بريد الجزائر بالاشتراك مع اتصالات الجزائر حيث تم منح أزيد من 50.000 كلمة سر لحاملي البطاقات البنكية (المقدر عددهم ب 1 .3 مليون) في غضون أسابيع فقط عن تاريخ إطلاق خدمة الدفع الالكتروني التي خصت في البداية حوالي عشرة بنوك وعشر شركات.

3) وزارة التعليم العالي:

إنَّ استعمال الطريقة الالكترونية في حفظ ونقل الملفات يوفر على الحكومة ويجعلها تقتصد الشيء الكثير إضافة إلى كونها توفر أكثر من نصف مليون طن من الورق المستورد بالعملة الصعبة فإنَّ الخدمة الالكترونية الذي انتهجتها وزارة التعليم العالي من خلال تسجيل طلبة الجامعات والناجحين الجدد من خلال التسجيل الالكتروني (عن طريق الانترنت) سمح للوزارة توفير ما قيمته 100مليار سنتيم السنة الماضية.

ثالثا: الإدارة الإلكترونية الجبائية:

لقد حاولت الإدارة الضريبية في الجزائر إلى عصرنة إدارتها فبدءت بتشييد المقرات الجديدة وإدخال المعلوماتية لمصالحها وباشرت ورشات كبرى لذلك ورصدت مبالغ هامة لهذا الغرض وهذا ما سنتعرض إليه ونعرج على التجربة المغربية في هذا المجال.

1-الإدارة الالكترونية في الجزائر

تتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي.

بالفعل، وفي مرحلة أولى تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة، من جهة، بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، من جهة، إعداد مشروع العقد.

بناء على هذا المسعى، نجم عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير، توظيف متعامل إسباني (أندراسيستماس) Indra-systèmes قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي.

يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان.

وعليه، فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر الآتية:

*ضبط وتحديد الحل المعلوماتي.

*التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

1: تنظيم المشروع:
تم تنظيم المشروع، حاليا، في خمس ورشات:

-1ورشـة الاندماج الوظيفي و تتشكل من سبعة (7)

مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:

- المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة؛
- المجموعة 02: تسير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛
- المجموعة 03: الوعاء و التصفية؛
- المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة؛
- المجموعة 05: الرقابة الجبائية ؛
- المجموعة 06: المنازعات؛
- المجموعة 07: الإشراف؛

- ورشـة ترحيل واسترجاع المعطيات؛

- ورشة الواجهـات؛

- ورشة الهندسة و الهندسة التقنية؛

- ورشة الإرادات /توزيع؛

- ورشة التكوين؛

- خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

ب: أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية:
يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء.

غير أن هذا التنظيم الجديد يتطلب، من الآن فصاعدا، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

وهذا يتطلب أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآنية.

لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

لقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت:

- تكوين الأعوان الجبائيين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والحبكات المعلوماتية القاعدية

(MS Office, Word, Excel)؛

- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب.

- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني والانترانت.

- إدخال الانترنت في المصالح الجبائية.

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

-التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التألية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة

-المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.
-نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة و تأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، و هذا من خلال تألية هذه العمليات؛
-ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛
-التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.
-تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب و تبعا لكل قطاع نشاطي.
-تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية و التحليل واتخاذ القرار.
-مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقيات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم.
-برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة و المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة.
-التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.
-محاربة الاقتصاد الموازي و غير القانوني.
-مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
-التقليص في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة.

-التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
-تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.
-إدراج إجراءات التصريح عن بعد.
-إدراج إجراءات الدفع عن بعد.(10)

ح: ضعف تحصيل الجباية في الجزائر

- شكل إجمالي محصلات الضريبة على الدخل للعمال الإجراء أكثر من ربع الجباية العادية الميزانياتية خلال سنة 2018، أي عند نفس مستوى مساهمة هذه الجباية المسجلة مند عدة سنوات، حسبما أفادت به إحصائيات وزارة المالية و حسب ذات البيانات فان إجمالي الضريبة على الدخل، المقتطعة من المصدر، بلغت 85ر691 مليار دينار في 2018 (مقابل 73ر685 مليار دينار في 2017)، في حين ان الضريبة على المداخيل الأخرى بلغت 17ر92 مليار دينار مقابل (6ر84 مليار دينار) وشكل إجمالي الضريبة على الدخل 26 بالمائة من مدا خيل الجباية العادية و الميزانياتية المحصلة في 2018 و التي بلغت 5ر2.648مليار دج.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات،أحصت الجزائر أكثر من 11 مليون أجير في 2018.

أما بخصوص إجمالي الضريبة على دخل المؤسسات الخاضعة لنظام التصريح، فقد صبت للخزينة 42ر384 مليار دينار (مقابل حوالي 420 مليار دينار في 2017) أي بانخفاض قدره 5ر8 بالمائة.

اما ناتج الضرائب المختلفة على الإعمال فقد بلغ 8ر061 .1 مليار دج (مقابل 991 مليار دج) منها 486 مليار دينار تم تحصيلها من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الواردات و 332 مليار دينار من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الاستهلاك الداخلي.

و حسب ذات البيانات فقد حصلت الخزينة 75ر79 مليار دينار بفضل الضريبة الداخلية على الاستهلاك و 73ر141 من الضريبة على المنتجات البترولية.

كما تم تحصيل 5ر85 مليار دينار من مواد التسجيل و الطوابع الضريبية.

و بلغت المداخيل الجمركية المحصلة في 2018 نحو 5ر313 مليار دج، في حين إن مدا خيل أملاك الدولة ، (منتوج غير جبائي) ، فقد بلغت 7ر46 مليار دج.

و فيما يخص أرباح بنك الجزائر التي تم صبها في ميزانية الدولة فقد قدرت بحوالي 1.000 مليار دج في 2018 (مقابل 84ر919 مليار دج في 2017).

و حسب ذات المصدر، فان الإرباح الميزانياتية لسونا طراك بلغت 100 مليار دج في 2018 مقابل 50 مليار دج في 2017 ،أي بارتفاع 100 بالمائة .

اما المداخيل الجبائية الإجمالية المحصلة في 2018 فبلغت 314ر6 مليار دج (مقابل 88ر047 6 مليار دج في 2017) من ضمنها الجباية البترولية التي قدرت 7ر 349 2 مليار دج

وبالنظر لهذه الإحصائيات نجد إن التحصيل الضريبي لايزال ضعيفا جدا فربع التحصيل يأتي من الضريبة على الدخل للموظفين ويمكن القول انه رغم المشروع الذي

باشرته إدارة الضرائب إلا انه لم تتحقق النتائج المرجوة .وذلك راجع لعدة أسباب.(11).

ثانيا: الإدارة الجبائية الالكترونية في المغرب

ساهمت سياسة تسهيل و رقمنة المساطر التي نهجتها المديرية العامة للضرائب في تحسين العائدات الطوعية التي بلغت 159 141 مليون درهم .فيما يخص العائدات الإضافية المحققة نتيجة نشاط المديرية العامة للضرائب لسنة 2018 اعتمد أداء إدارة الضرائب أساسا على :كشف مصادر جديدة للعائدات؛ جدولة عمليات المراقبة بناءً على تحليل المخاطر واستهداف الأنشطة بشكل أفضل .العائدات الطوعية العائدات الإضافية بلغ عدد الخاضعين للضريبة الذين انخرطوا في الخدمات الإلكترونية سنة 2018 حوالي 642 545مقابل 604 408 سنة 2017، مسجلا زيادة قدرها حوالي 57٪ .تم إجراء 181 793 2 عملية دفع إلكتروني مقابل إيرادات بلغت 209 120 درهم، تمثل ٪ 85من إجمالي الإيرادات الضريبية مقارنة بـ ٪76 خال سنة 2017.

المديرية العامة للضرائب في العصر الرقمي منذ عدة سنوات جعلت المديرية العامة للضرائب من التحول الرقمي أولوية من أولوياتها .حيث كان للرقمنة تأثير إيجابي على إجمالي العائدات، التي تحسنت بنسبة ٪2،26 بين عامي 2015 و 2018 ،وذلك لترتفع من 7.125 مليار درهم إلى 8.158 مليار درهم.ارتفع عدد التصريحات عبر الإنترنت بنسبة ٪124 خلال الفترة 2016-2018.

ارتفعت حصيلة الشهادات المسلمة الكترونيا خال الفترة 2016-2018 من 16 857 سنة 2016 إلى 782 644 سنة 2018.

التسجيل باعتماد الخدمات الإلكترونية (Enregistrement SIMPL)

إحداث نظام تسجيل العقود إلكترونيا لفائدة العدول والمحاسبين الخبراء والمحاسبين المعتمدين .الميزات الرئيسية المقدمة:

-إصدار أوامر الاستخلاص و شهادات التسجيل؛

-مرجع العقود ونسب الضريبة؛

-التقصي حول واجبات التسجيل قبل الإيداع؛

-الإطلاع والبحث عن العقود.

1: تعزيز نظام معلومات المديرية العامة للضرائب

***-المشاريع المعلوماتية المنجزة**

إحداث خدمات إلكترونية خاصة بالضريبة على الدخل المتعلقة بالأشخاص الذاتيين عبر بوابةIR SIMPL .

إحداث خدمة التصريحات ، وخدمة الدفع الإلكتروني الجديدتين عبر بوابةSIMPL ؛ إحداث خدمة الشكايات الإلكترونية.

.*-البنيات التحتية والمراقبة التكنولوجية

تجديد أرضية الأمن ألمعلوماتي الخاصة بالرسائل الخارجية؛ تجديد أرضية الأمن المعلوماتي الخاصة للتصفح الداخلي

2: الأمن المعلوماتي:

بدء الشروع في إنتاج تطبيق معلوماتي لتحديد الهوية في إطار تعزيز أمن الولوج الخارجي؛

متابعة إجراءات الامتثال لتوجيهات المديرية العامة ألمن نظم المعلومات :

-صياغة السياسات والمساطر اللازمة؛

-الإنجازات التقنية.

-اقتناء حلول معلوماتي.

تعزيز نظام معلوماتي المديرية العامة للضرائب

المشاريع المعلوماتية المنجزة

إحداث خدمات إلكترونية خاصة بالضريبة على الدخل المتعلقة بالأشخاص الذاتيين عبر بوابةIR SIMPL .

إحداث خدمة التصريحات ، وخدمة الدفع الإلكتروني الجديدتين عبر بوابةSIMPL .

إحداث خدمة الشكايات الإلكترونية .

البنيات التحتية والمراقبة التكنولوجية

تجديد أرضية الأمن المعلوماتي الخاصة بالرسائل الخارجية.

تجديد أرضية الأمن المعلوماتي الخاصة للتصفح الداخلي.

الأمن المعلوماتي

بدء الشروع في إنتاج تطبيق معلوماتي لتحديد الهوية في إطار تعزيز أمن الولوج الخارجي؛ متابعة إجراءات الامتثال لتوجيهات المديرية العامة ألمن نظم المعلومات :

-صياغة السياسات والمساطر اللازمة.

-الإنجازات التقنية؛

- اقتناء حلول معلوماتية .

ا-نظام معلوماتي مندمج

رقمنة طلبات استرداد الضريبة على الدخل

تولي تدابير مقتضيات قانون المالية لسنة 2018.

تعميم التوجيه الإلكتروني لرسائل الإشعار الأولى بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل تولي تدابير أحكام المادة 10 من قانون المالية لسنة 2018.

- مصداقية حساب الضرائب المستحقة غير المحصلة.

-تسجيل العقود التوثيقية والأمر بالسداد الآلي عن طريق خدمة الويب .

الخدمات الإلكترونية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة عن طريق بوابة SIMPLللأفراد التصريح باسترجاع الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة؛

- التصريح التصحيحي للضريبة على القيمة المضافة؛

-التصريح بالضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالتوقف المؤقت للنشاط....

-الخدمات الإلكترونية الخاصة بالضريبة على الدخل المتعلقة بالأشخاص الذاتيين عبر بوابة IR-SIMPLتشغيل الإقرار الجديد بمجموع الدخل؛

- تطوير الإقرارات الخاصة بالجبايات المحلية .

-الخدمات الإلكترونية الخاصة بالتسجيل والتمبر -timbre et Enregistrement : SIMPL

-رقمنة مساطر التسجيل لفائدة العدول والخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين

لخدمات الإلكترونية الخاصة بالضريبة على الشركات عبر بوابةS-SIMPL

العضوية وإدارة بيانات التعريف SIMPL

-الخدمات الإلكترونية الخاصة بالضريبة على الدخل المتعلقة بالأشخاص الذاتيين عبر بوابة SIMPL-IR

التمبر الإلكتروني.

-الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات إدراج سداد الضريبة السنوية على السيارات عبر دفعتين بالنسبة للعربات التي يفوق وزنها الإجمالي 9000 كلغ.

ب-النظام ألمعلوماتي المساعد على اتخاذ القرار

عرفت سنة 2018 إعادة تصميم النظام ألمعلوماتي المساعد على اتخاذ القرار بغية تشكيل نظام تحليلي مزود بجميع بيانات نظام مهن المديرية العامة للضرائب (SIT/SIMPL)،وكذا ببيانات الشركاء .فعالية نظام المعلومات عرفت المديرية العامة للضرائب سنة 2018 ،استغلال أمثل للميزات التي يوفرها نظامها ألمعلوماتي المندمج ورقمنة مجموعة من الخدمات. بغية مواكبة هذه التغييرات وتأمين النظام ألمعلوماتي لذلك اتخذت سلسلة من التدابير لتعزيز المنصة الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية .وقد شمل هذا التصميم الجديد جميع مجلات مهن المديرية العامة للضرائب (الوعاء الضريبي، التحصيل، الشؤون القانونية، والمراقبة الضريبية.)

01 -موثوقية البيانات المالية الواردة من مختلف التصريحات الضريبية.

02 -تتبع الإيرادات والنفقات.

03- وضع جميع بيانات نظام مهن المديرية العامة للضرائب رهن إشارة المسيرين.

04- مقارنة بيانات المديرية العامة للضرائب وبيانات الشركاء (المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية, إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ,الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...)

ج- فعالية نظام المعلومات

عرفت المديرية العامة للضرائب سنة 2018 ،استغلال أمثل للميزات التي يوفرها نظامها ألمعلوماتي المندمج ورقمنة مجموعة من الخدمات. بغية مواكبة هذه التغييرات وتأمين النظام ألمعلوماتي لذلك اتخذت سلسلة من التدابير لتعزيز المنصة الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية.(12)

الخاتمة:

يعتبر التحصيل الجبائي نتاج عمليات معقدة متسلسلة تقوم بها الإدارة الضريبية في الدولة إذ أنها تبدء بانخراط المكلف بالضريبة في النظام الخاص بالضرائب إلى غاية التحصيل الجبائي ،وتقدم العالم في علم الادارة إذأنه أصبحت جميع الإدارات في العالم تستخدم وسائل التكنولوجية الحديثة و في شتى الميادين خاصة الإدارة ومنها الإدارة الضريبية والتي بفضلها حققت الدول نتائج جيدة في التحصيل الجبائي ،إلا أنه الجزائر مازالت تعاني نقائص كبيرة في هذا المجال وبعد الدراسة توصلنا لعدة نتائج :

-على مستوى إدارة الضرائب في الجزائر البطء والتكاليف المصاحبة لإصلاح الإدارة وعصرتنها وإدخال التكنولوجيا الحديثة.لذا يجب الإسراع في تطبيق المشروع في أقرب الآجال ووضع رزنامة وموعد الانتهاء من عملية التحديث ،الاستغلال الكامل للإمكانيات المتوفرة وتعزيزها وبوسائل حديثة مع الاهتمام الإطار البشري المشروع التحديث الإدارة وجعلها إلكترونية .

-على المستوى المحلي نقص الاهتمام بالجباية المحلية، وعدم إعطائها الأهمية البالغة وتجسيدها في الواقع، ومن ثم اعتبارها مورد من موارد الجماعات المحلية.الإصلاح العميق وذلك من خلال تغيير نمط التسيير وإعطاء المسؤولين المحليين أكثر حرية ووضع ألبات قانونية ووسائل مادية لخلق الثروة ومن ثم تحقيق التنمية المحلية وتحقيق نسبة كبيرة من التحصيل الجبائي حتى نتخلص من التبعية البترولية .

قائمة الهوامش:

1- Note d'orientation NTIS/001/2014، L'évaluation de l'administration électronique, instrument politique clef pour le développement de la société de l'information، Département des affaires économiques et sociales a2005

2- صحراوي علي، مظاهر الجباية في الدول النامية, حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, سنة 1991, ص:53

3-المادة 194مكرر1 من قانون الإجراءات الجبائية المعدلة بموجب المادة 08 من قانون المالية 2020ص6

4- محمد لعلاوي ،دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الموسم الجامعي 2014-2015.ص 65

5–محمد لعلاوي ،المرجع السابق ،ص67

6-محمد العلاوي ،المرجع السابق ،ص 70

7–محمد العلاوي ،المرجع السابق ض74

8-https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

9-تصريح وزير الداخلية http://www.aps.dz/ar/algerie/51600-2022 تاريخ التصفح 2019/11/10على الساعة 22مساءا.

10- سعيد باتول، 2017 ،الإدارة الالكترونية.. اقتصاد للملايير ومحاربة للرشوة والبيروقراطية،تم الاطلاع عليه بتاريخ 15افريل2019 ،على الساعة 21مساءاhttps://www.echoroukonline.com

11-http://www.aps.dz/ar/economie/73330-25-2018

12- https://www.finances.gov.ma/Docs/dgi/2019/Rpport-activite-DGI2018ar.pdf تاريخ التصفح 2019/11/27على الساعة 10.00صباحا.

قائمة المراجع والمصادر

الرسائل والأطروحات:

1- محمد لعلاوي ،دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الموسم الجامعي 2014-2015.

2- صحراوي علي، مظاهر الجباية في الدول النامية, حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, سنة 1991,

النصوص القانونية:

1-قانون رقم 19-14المؤرخ في 14ربيع الثاني 1441الموتفق 11ديسمبر سنة 2019 يتضمن قانون المالية 2020 جريدة رسمية العدد81الصادرة 30 ديسمبر 2019

المواقع الالكترونية:

1- تصريح وزير الداخلية http://www.aps.dz/ar/algerie/51600-2022 تاريخ التصفح 2019/11/10على الساعة 22مساءا.

-2https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

3- سعيد باتول، 2017 ،الإدارة الالكترونية.. اقتصاد للملايير ومحاربة للرشوة والبيروقراطية،تم الاطلاع عليه بتاريخ 15افريل2019 ،على الساعة 21مساءاhttps://www.echoroukonline.com

http://www.aps.dz/ar/economie/73330-25-2018-4

https://www.finances.gov.ma/Docs/dgi/2019/Rpport- -5
activite-DGI2018ar.pdfتاريخ التصفح 2019/11/27على الساعة
10.00صباحا.

المراجع باللغة الأجنبية :

1- L'évaluation de ، Note d'orientation NTIS/001/2014 l'administration électronique, instrument politique clef pour le Département ،l'information2005 développement de la société de des affaires économiques et sociales a